



(تصوير: صالح محمد)

(التصوير)



الحكومة تتابع الجلسة

عديلات المقدمة على قانون هيئة الزراعة

الطريجي : بعد انتهاء مرسوم جهاز معالجة أوضاع البدون هل سيتم التمديد ام سينقل الملف إلى وزير الداخلية؟

الفضل : ما عندنا شاليهات وإذا هناك أي ملاحظات بشأن الشويخ نحن مستعدون لاعادها وتبنيها

من الستينات لليوم مو قادرين
تحل هذا الملف

عبد الله الطريجي: السؤال الذي يطرح نفسه انه في شهر 11 القادم سينتهي مرسوم لجنة معالجة اوضاع البدون ولديها ملفات لذلك نود ان نسمع من الحكومة هل سيتم التمديد لهذه اللجنة ام سينقل ما لديها من ملفات الي وزير الداخلية؟ ايضا بالنسبة للاشخاص الذين ثبت للجنة ان لديهم جوازات فهل يعقل ان يجنسوا؟..علي صعيد آخر فيما يخص عقود لجنة المناقصات وتحديد عقد شركة بشارة مع التأمينات الاجتماعية.. نود ان يتم تكليف لجنة حماية الاموال العامة لتحقيق في هذا العقد لانه تشويه الكثير المغالطات وهناك شخص يعمل في ديوان الخدمة وبعد الظهر يعمل في الشركة

صالح عاشور: الله يعين وزير الداخلية فمشكلة الاهتمامات كثيرة في ظل هذه الظروف الذي يعيشها الاقليم ولكن يجب ان يتم الاهتمام بفترة البدون وان يعطى اهتماما لحلها مخالفة ان تستغل هذه الفترة لا سمح الله من قبل بعض دول الجوار..

كثيرون من البدون لديهم شهادات عليا وخريجو جامعة الكويت لذلك لابد من توظيفهم وان يعطوا اولوية في التوظيف

وزير الداخلية: فعلا موضوع البدون مهم ومقدر شجون الاعضاء وانا لا املك التجديد للجهاز التنفيذي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية وانا كل وقتي لمن يعيش علي هذه الارض المباركة ،وإذا نأخذ قضية التوظيف بالمجمل نرى عيالكم الكويتيين ما نعدمهم وفائض ومع ذلك قاعدين نشغل قدر المستطاع.. الاخ خالد الجراح اخذ يدون في الدفاع وانا اخذت بالداخلية ولكن الامر يحتاج الي جلسة كاملة للتعريف من النقاش ولتقدم ما لدينا باستفاضة

يوسف الزلزلة: لا اعرف لماذا في تطوير المناهج التركيز فقط علي مادي اللغة العربية والتربية الدينية .. وزير التربية جاء من رحم العملية التعليمية وبالتالي يجب ان يعطي الصلاحية واري ان رسالة بعض الاعضاء بتكليف لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية بدراسة موضوع تعديل مناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية في وزارة التربية غير لائحية وهذا رأي بعض المستشارين

وزير النفط: نرجوا ان يؤجل

حمدان العازمي: حظائر الاغنام تحولت بقدرة قادر إلى شركات ولا أحد يستطيع التحدث وحكومتنا للأسف مو قد الكلمة

لديهم قيود امنية وبلدنا اول اهتمامها الامور الانسانية .

عبد الحميد دشتي: اولوياتنا في لجنة حقوق الانسان النظر في الحقوق الانسانية لغير محددى الجنسية ويأتي في اخرها حق المواطنة ..في عام ٢٠١٢ طلبنا في لجنة حقوق الانسان ان تجلس مع السيد صالح الفضالة الذي صرح

بانه تم وضع معايير ويقومون بتجهيز بطاقات لما يقارب 34 الف مستحق للتجنيس ورديت عليه شئو تنظر في شخبط قلم فرد وقال هذه مو عندي مذي عنكم وفوق ..ولذا لابد من طي هذا الملف ..فهل يعقل



وزير المالية متحدثا أثناء الجلسة

احمد مطيع: القانون طبق علي الضعفاء بعد ان استغل التجار والمتنفذون قدراتهم وحصلوا علي حيازات زراعية

الذي يري بان الاولوية احصائيات موجودة ودون منه، وفيه بطاقات تتوزع لمن لديهم احصاء ٦٥ وايضا لمن

التميمي: اقزام المعارضة وشبيحتهم والمفلسون افترضوا علينا وهذا دليل على ان المجلس يمضي في طريقه



مسكر متحدثا



الشيخ سلمان المحمود يبدلي بدلوه

طنا: الشويخ الصناعية اخذت بأبخس الاثمان ولكن نحن نتكلم بالعدل والمساواة.. الحاصل الآن عكس ما خصصت له

الحكومة وبعض المسؤولين كانوا يوجهون البدون الى ان مكتب المحامي الفلاني لديه جوازات وللاسف اصحاب هذه الجوازات اصبحوا معلقين بعد

ان سحب جوازاتهم..هؤلاء يعانون من عدم تمتعهم بالحد الأدنى للخدمات المعيشية والنظم فقلما..الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع البدون لم يعالج مشكلة هذه الفئة بل لاسف يؤكد انه قام باتمام 16 الف مرسلة ..يقولون ٣٥ الف يستحقون التجنيس فلماذا الي الان لم يجنسوا

وزير الداخلية: هذا بلا شك موضوع مهم وعمل الجهاز

جمال العمر : هذا القانون خطوة من خطوات المجلس للإصلاح وضرب لسماسرة الحيازات ويجب الا نتوقف

التنفيذي لمعالجة اوضاع البدون هو من يركبهم عندما يقولون ٣٥ الف

خليل عبد الله : اتعهد امام مجلسكم الموقر بانني ساقدم قانونا يخص القسائم الصناعية والشاليهات اذا كنا فعلا جادين



نقاش نيابي - حكومي

الامين العام اسماء الحضور عن النواب والوزراء.

واعترض عن عدم حضور جلسة اليوم كل من: رئيس الوزراء، والوزير محمد العبد الله، والنواب سلطان جعدان الشمري، محمد الجبري، فيصل الدويسان، روضان الروضان وزير الداخلية: في الجلسة الماضية في تاريخ ٨ ابريل قال العضو محمد طنا ان وزارة الداخلية لم ترد علي سؤاله بالعلم ان الرد علي سؤال النائب وصله في مايو 2013 ولدينا اتصال بذلك ..وايضا تطرق النائب الفاضل الي اللجنة التنفيذية وقال ان فيه بعض الضباط يعملون ويبيعون الجوازات المزورة وكنا نتمني ان يعلمنا النائب الفاضل محمد طنا من هم الضباط خاصة انه كان ينتمي الي وزارة في ذلك الوقت

محمد طنا: سبق ان قلت للاح ابو خالد وزير الداخلية عن الضباط والجوازات المزورة وإذا بيبي ابلغه مستعد اقعد معه

وزير الداخلية: عندما قال النائب محمد طنا ان وزارة الداخلية ما ردت عليه كان الجواب عنده ايضا النائب محمد طنا كان ذا رتبة عالية في ذاك الوقت عندما كان له الشرف للعمل بوزارة الداخلية وكان يجب عليه ان يبلغ من هم الضباط

عبدالله التميمي: اقزام المعارضة وشبيحتهم والمفلسون تهكموا واقتروا علي انا وزميلي مبارك الهاجري وقالوا انه تم ضبطنا بغش في احدي جامعات مصر ،وقد تم الرد علي هذا الاتهام من قبل المكتب النقابي الكويتي في مصر ،وهذا دليل علي ان المجلس يمضي في طريقه وهم لم يجدوا شيئا سوى التهميم علي الشرفاء من نواب الامة.. ونشكر من ازرها من النواب والوزراء وبخاصة وزير التربية والتعليم العالي. ونقول حسابنا مع الاقزام والشبيحة قريب في اروقة الحاكم

عدنان عبد الصمد: المجلس والحكومة مقصرين في حل مشكلة البدون ومع الاسف لم يتم انجاز شي بهذا الموضوع ونأمل من لجنة حقوق الانسان ان تولى هذه المشكلة اهمية خاصة ان هناك ما يعادل 10% من سكان الكويت بدون ..اذا الاب كويتي والاخوان كلهم كويتيين ويوجد اخ بدون فكيف تحل هذه المشكلة ؟..نعلم ان القضية امر سيادي لكن يجب ان تحل..

قضية الجوازات المزورة كانت يعلم المسؤولين في